لا فوضى في العربية

د. أحمد عبدالله المغربي

المقدمة

حمداً لمن حفظ الذكر ونزّله، على أفصح من نطق بالضاد وجمّله، سيدنا محمد من نبّأه ربه ثم أرسله، أما بعد:

فإن بعض الناس ظنوا العربية رفعاً ونصباً وجراً وجزماً بمشيئة المتكلم(١) لا بقواعد وقوانين، وظن آخرون أن قواعد العربية ليست بصارمة ولا بجازمة، وإنما هي قواعد يمكن التنازل عنها عند أدنى الحاجات، وكأني بالفريقين قد ظنا أن في العربية فوضى، أو أنّ أساليبها ذات معنى واحد وإن تغير الأسلوب بزيادة أو نقص، كالخبر الذي أورده عبدالقاهر الجرجاني في (دلائل الإعجاز)(٢)، عن الكندي المتفلسف أنه ركب "إلى أبي العباس [ثعلب]، وقال له: إني لأَجِدُ في كلام العرب حَشْواً: فقال له أبو العباس: في أيّ موضع وجدتَ ذلك؟ فقال: أَجِدُ العربَ يقولون: (عبدُالله قائمٌ)، ثم يقولون: (إنَّ عبدالله قائمٌ)، ثم يقولونَ: (إن عبدالله لقائمٌ)، فالألفاظ متكرِّرةٌ والمعنى واحدٌ . فقال أبو العباس: بل المعاني مختلفةٌ لاختلاف الألفاظ فقولُهم: عبدُ الله قائمٌ إخبارٌ عن قيامه وقولُهم: إنَّ عبد الله قائمٌ جوابٌ عن سؤال سائل . وقولُهم: إنَّ عبدَ الله لقائمٌ جوابٌ عن إنكار منكر قيامَه فقد تكرَّرت الألفاظُ لتكرُّر المعاني" قال عبدالقاهر: "وإذا كان الكنديُّ يذهبُ هذا عليه حتى يركَبَ فيه ركوبَ مُستفهم أو معترِض فما ظنُّك بالعامة ومَن هو في عِداد العامَّة ممن لا يخطُر شبَهُ هذا بباله". قلت: فالعربية لغة ذات قواعد لا مجال للفوضى فيها أو المزاجية.

وإن ما دعاني إلى الكتابة في هذا الموضوع، هو ما رأيته من مخالفات لقواعد علوم العربية جمعاء صرفاً ونحواً وبلاغة وعروضاً، بحجة الاتساع حيناً وبحجة القياس على النادر أو على الشاذ حيناً آخر؛ وذلك إلا بسبب الابتعاد عن المعرفة اللغوية).

أما فكرة البحث فإنها تقوم على إثبات خاصيّتين من خصائص العربية، هما:

١- الاتساع(٣).

٢- الإلزام(٤).

وقبل أن أشرع في كتابة الموضوع بحثت عن دراسات سابقة علي أقف على من سبقني إلى معالجة هذه القضية فلم أقف على شيء مطابق، وكل الذي وقفت عليه مما له علاقة بهذا الموضوع، هما:

١- كتاب بعنوان: (العربية والوظائف النحوية) (٥)، وهو يتحدث عن خاصية الاتساع ولكنه لم يتحاش تهمة الفوضى ولم يشر إليها، وفي نظري أن الحديث عن خاصية ما دون النظر إلى محذوراتها حديث يحتاج إلى استدراك.

٢- بحث قصير بعنوان: (فوضى الدلالة في حياتنا اللغوية المعاصرة)(٦)، وهو يتحدث عن اللحن اللغوي، وكان حقه أن يعنون بتصويبات لغوية.

إذن فإن ما وقفت عليه ليس هو سبق لدراستي ولفكرة هذا البحث، وإنما جاء التقارب تحت المظلة العامة لا الخاصة، ومن ثم وجدت الباعث لدي قائماً فشرعت في البحث مستعيناً بالله تعالى. وقد انتهجت في البحث منهج الاستقراء والاستنباط وعدم الاستقصاء في المنهج مراعاة لخطة البحث، التي جاءت موجزة حسب قواعد النشر في المؤتمر. وقد رأيت أن الفكرة يمكن معالجتها في أربعة مباحث قصيرة هي:

١ – لا فوضى في علم الصرف.

٢- لا فوضى في علم النحو.

٣- لا فوضى في علم البلاغة.

٤- لا فوضى في علم العروض.

وقد مهدت للمباحث بتمهيد بعنوان: لماذا البحث في هذه القضية؟

مزجيا في ختام البحث الشكر الجزيل للمجلس الدولي للغة العربية المنظم لهذا المؤتمر وإلى مكتبة الشارقة التي أمدتنا بكثير من المراجع والمصادر وهيأت المكان والزمان للمطالعة والبحث.

التمهيد

لماذا البحث في هذه القضية

البحث وعنوانه: (لا فوضى في

العربية)، يعلن براءة العربية من عوار الفوضى ونقصها وسوءتها، ولكن ما علة البحث في هذه القضية؟ ومن الذي يزعم أن في العربية فوضى؟

لا لم يجرؤ أحد على التصريح بذلك لا قديما ولا حديثا ولكن ممارستهم للغة تشعر بذلك وتشير إلى أنهم يظنون ذلك، ومن ثم فقد وجب علينا أن نجيب عن سؤال متوقع، هو: من أين دخل هذا الوهم والظن على أولئك؟

والجواب أنهم توهموا ذلك من خلال سمات وخصائص العربية فمارسوا العربية بشيء من التساهل وتوسعوا في مالا يتوسع فيه وقاسوا على ما لا يقاس عليه فتذرعوا بسعة العربية ولكنهم خرجوا عن حدودها، وتذرعوا بالقياس ولكنهم قاسوا على غير المقيس عليه فقاسوا على الشاذ والنادر واخترع بعضهم وارتجل، وافتعل بعضهم، وتذرع بمرونة اللغة فشكل قوالب وتراكيب على غير قوالب العربية وعلى غير تراكيبها.

وظن بعضهم أن كل ذلك من العربية وهو لعمري ليس منها، وظنوا أن ما عن لهم من قياس أو ارتجال أن العربية ستجيزه توهما أن سعتها وحلمها وشجاعتها لن تقول لهم أخطأتم وتجاوزتم الحدود، ثم لم يعلموا أن العربية لغة ذات أصول وقوانين وقواعد ونظام تام كامل، لا فوضى فيها ولا عوج ولا اختلال ولا اضطراب ولا نقص، واسعة سعة يظن من لا معرفة له بها أنها سعة بلا قوانين أوقواعد، مرنة مرونة تجعل المتحدث بها يصول ويجول في سماء الشعر والخيال وفي ميدان البلاغة والجمال، فإذا به يفاجأ بها تقول له: قف يمتنع عليك هذا، وهذا غلط، وهذا خطأ، وهذا لحن، وهذا لم تنطق به العرب، وقد تقول له إن أرادت منه بيانا بليغا، قد قصرت في كذا ولم توفق في كذا وجانبك التوفيق في كذا.

فإن ذهب إلى الشعر وميزانه فنظم وقرض، قالت له: هذا مكسور، وهذا مبتور، وهذا إقواء، وهذا نشاز، فيحار السامع ويرجع إلى نفسه قائلا، هل العربية واسعة أو ضيقة ألها قوانين ونظام أم أنها بلا قوانين ولا نظام، فتجيبه النظرية العربية: إن العربية بحر واسع ويم زاخر تريك من ألوانها ما تظن أنها بغير نظام ثم تمنعك منعا كمن يلجم الفرس بلجام، وهذا لعمري سر قوتها وسر روعتها وسر عظمتها، هي ذات قواعد ولكن قواعد ذات سعة، وهي ذات نظام ولكن نظام ذو مرونة، وهي واسعة ولكن إلى حدود لا تتعداها، ومن ثم فإنه من نظر إلى جانب السعة ولم ينظر إلى الحدود ظنها متسعة اتساعاً غير محدود بل قد يختصر قوله فيجازف في الاتهام ويقول: إنها لغة ذات فوضى.

نعم إن من ينظر إلى العربية من جانب السعة فقط أو من جانب الشاذ فقط أو يجيز لنفسه القياس الفاسد أو القياس على الشاذ أو على النادر أو دون ملاحظة الفارق أو يبيح للسانه افتعال اللغة واختراعها أو أن يرتجلها(٧). أو يسمح لألفاظه أن تخرج منه على غير قواعد سليمة، أو يسوغ لأذنه أن تسمع الخطأ فينطق به لسانه. فإنه في كل هذه الصور سيصور العربية فوضى. ومن أجل كل ذلك المتصور، هيأ الله عز وجل للغة كتابه رجالا ينافحون عنها ويدافعون ويلزمون الناس بمراعاة نظامها وبالرجوع إلى قوانينها. وعدم الخروج عليها أو الأنفة من الخضوع لجلالتها وهيمنتها.

ومما ليس بخاف تلك الجهود الكبيرة لعلماء العربية – قديماً وحديثاً – في تجنيبها بوادر الفوضى، حيث كان من أهمها:

١- نشأة علوم العربية(٨): نحوا وصرفاً ولغة وبلاغة وعروضا وغيرها، لمنع تسرب الفوضى إلى لغة العرب.

٢- معاقبة من يلحن وازدراؤه(٩)، كما حدث مع سيبويه إمام النحو فقد كان سبب تعلمه النحو خطأ نحويا ارتكبه في مجلس شيخه حماد.

٣- في العصر الحديث تم إنشاء المجامع اللغوية لمحاربة الفوضى اللغوية(١٠).

ولم تزل الجهود الفردية والمؤسسية مستمرة إلى يومنا هذا، وما ذلك إلا منعا للفوضى أن تلج إلى العربية أو أن تستساغ.

المبحث الأول
لا فوضى في علم الصرف

من أهم قضايا علم الصرف مسألة التأنيث والتذكير، ومن مواضع التأنيث والتذكير مسألة المطابقة بين الفعل والفاعل تأنيثا وتذكيرا ومن ينظر إلى الاتساع في مسألة المطابقة قد يظن أنه لا توجد قاعدة منضبطة في هذه المسألة لكثرة ما يرى من جواز ترك المطابقة حتى ليظنها بعضهم أنها نوع من الفوضى.

وفي حقيقة الأمر أن تلك المخالفة ليست فوضى بل هي تندرج تحت خاصية الاتساع الصرفي، فالمطابقة قاعدة صرفية في التأنيث والتذكير يجب مراعاتها، ولكن علم الصرف كغيره من علوم العربية يتميز بخاصيتين هما:

١- الاتساع.

٢- الإلزام.

إذن مايرى من ترك المطابقة بين الفعل والفاعل إنما هو اتساع لا فوضى، وهاك صوراً من الاتساع في هذه المسألة:

١ - إذا كان الفاعل جمع تكسير، جاز ترك المطابقة .

أ- كقوله تعالى: (وَإِنْ يُكَذِّبُوكَ فَقَدْ كُذِّبَتْ رُسُلٌ) [فاطر/٤]، اتصلت تاء التأنيث بالفعل والفاعل مذكر.

ب – وقوله تعالى: (وَقَالَ نِسْوَةٌ) [يوسف/٣٠]، جرد الفعل من التاء والفاعل مؤنث.

ج - وقوله تعالى: (قَالَتِ الْأَعْرَابُ) [الحجرات/١٤]، اتصل الفعل بالتاء والفاعل مؤنث.

فقد جازت المخالفة بين الفعل والفاعل من باب الاتساع، والأصل المطابقة .

٢- إذا كان الفاعل مؤنثاً مفصولاً عن الفاعل، أتى القاضي بنت المعلم، نحو:

أ – قال تعالى: (إِذَا جَاءَكَ الْمُؤْمِنَاتُ) [الممتحنة/١٢]

فقد جازت المخالفة بين الفعل والفاعل من باب الاتساع، والأصل المطابقة .

٣- إذا كان الفاعل مؤنثاً مجازي التأنيث، نحو:

أ – قوله تعالى: مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْبَيِّنَاتُ [آل عمران/١٠٥]

ب- ونحو طلع الشمس .

كل ذلك مندرج في خاصية الاتساع التي تمتاز به العربية .

أما خاصية الإلزام فهي أيضا موجودة في هذه المسألة نفسها،

فمما يجب فيه الالتزام:

١- إذا كان الفاعل مذكراً مفرداً أو مثنى أو جمع مذكر سالماً، نحو قوله تعالى: وَوَرِثَ سُلَيْمَانُ دَاوُودَ [النمل/١٦]، ونحو: جاء الطالبان، ونحو قوله تعالى: (قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ) [المؤمنون/١]

٢- إذا كان الفاعل مؤنثاً حقيقياً متصلاً بفعله، مفرداً كان أو مثنى أو جمع مؤنث سالماً، نحو:

أ- قالت هند.

قال ابن مالك(١١):

وتاء تأنيث تلي الماضي إذا
كان لأنثى كأبت هند الأذى
وإنما تلزم فعل مضمر
متصل أو مفهم ذات حر

ب- قالت الهندان

ج- قالت المؤمنات

٣ - إذا عاد الضمير على مؤنث حقيقي أو مجازي

أ – هند قالت .

ب - الشمس طلعت .

فخاصية الإلزام تبرز قوة العربية ونصاعتها وهيمنتها وفرضها قاعدتها وأسلوبها.

المبحث الثاني
لا فوضى في علم النحو

علم النحو يقوم على قواعد أساسية ونظام متكامل، فإذا نظرنا إلى الكلمة المفردة أو الجملة وجدنا لكل منهما أحكاما خاصة، فالجملة العربية بنوعيها: الاسمية والفعلية منضبطة تمام الانضباط، ومع ذلك فهي ذات سعة ومرونة، ولنذكر هنا قضية واحدة من قضايا النحو الدالة على الاتساع حيناً والإلزام حينا آخر، تلك هي ظاهرة قطع النعت(١٢)، والتي هي مشروطة بشرطين:

١- العلم بالمنعوت حالة القطع وأما ما لا يعلم إلا بالنعت فلا يجوز القطع حينئذ.

٢- القطع يكون إلى الرفع أو إلى النصب ولا يجوز إلى الجر.

ومما اكتملت فيه الشروط البسملة، فإنه يتصور في (الرحمن الرحيم) تسع صور، هي:

١) بسم الله الرحمنِ الرحيمِ .
٢) الرحمنُ الرحيمُ.
٣) الرحمنَ الرحيمَ.
٤) الرحمنِ الرحيمُ.
٥) الرحمنِ الرحيمَ.
٦) الرحمنَ الرحيمُ.
٧) الرحمنُ الرحيمَ.
٨) الرحمنَ الرحيمِ.
٩) الرحمنُ الرحيمِ.

فالصورة الأولى تجوز إتباعاً، والثانية حتى السابعة تجوز قطعاً، والثامنة والتاسعة لا تجوزان؛ لأن القطع لا يكون إلى الجر إن اعتبرنا الجر على القطع، ولاتجوزان إتباعاً لأنه لايجوز الإتباع بعد القطع، وهذا دليل انضباط القاعدة النحوية.

المبحث الثالث
لا فوضى في علم البلاغة

إن ما قلناه من الاتساع في علمي الصرف والنحو نقوله عن علم البلاغة فهو أحد علوم العربية التي تميزت بالاتساع والإلزام ومن أهم قضايا

الاتساع في البلاغة مسألة الالتفات الذي يعني: "التعبير عن معنى بطريق من الطرق الثلاثة: التكلم والخطاب والغيبة، بعد التعبير عنه بطريق آخر من الطرق الثلاثة"(١٣).

فصور الالتفات ست(١٤)، هي:

١- من التكلم إلى الخطاب، كقول الشاعر(١٥):

تذكرت والذكرى تهيجك زينبا
وأصبح باقي عصر حان مشيب

٢- من التكلم إلى الغيبة، كقوله تعالى:

إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ (١) فَصَلِّ لِرَبِّكَ [الكوثر/١، ٢]

٣- من الخطاب إلى التكلم، كقول الشاعر(١٦):

طحا بك قلب في الحسان طروب
بعيد الشباب عصر حان مشيب
تكلفني ليلى وقد شط وليها
وعادت عواد بيننا وخطوب

٤- من الخطاب إلى الغيبة، كقوله تعالى:

وَلَكِنَّ اللَّهَ حَبَّبَ إِلَيْكُمُ الْإِيمَانَ وَزَيَّنَهُ فِي قُلُوبِكُمْ وَكَرَّهَ إِلَيْكُمُ الْكُفْرَ وَالْفُسُوقَ وَالْعِصْيَانَ أُولَئِكَ هُمُ الرَّاشِدُونَ [الحجرات/٧]

٥- من الغيبة إلى التكلم، كقوله تعالى:

(وَاللَّهُ الَّذِي أَرْسَلَ الرِّيَاحَ فَتُثِيرُ سَحَابًا فَسُقْنَاهُ) [فاطر/٩]

٦- من الغيبة إلى الخطاب، كقوله تعالى:

(مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ (٤) إِيَّاكَ نَعْبُدُ) [الفاتحة/٤، ٥]

فهذا اتساع يدل على مرونة العربية في علم البلاغة، ولكن مما يدلك على أن الأمر ليس بفوضى أن ذلك الالتفات بصوره الست مشروطٌ بأن يكون المدلول واحدا(١٧)، أي أن الملتفت منه والملتفت إليه يجب أن يكون واحداً، كالضمير في قوله تعالى (مالك يوم الدين)، فإنه يعود على الذات الإلهية، ثم التفت في (إياك نعبد) إلى المخاطب العائد على الذات الإلهية أيضاً .

وليس كل تغيير بطريق ثم التعبير عنه بطريق آخر يسمى عدولاً، بل لا بد من اتحاد الضميرين، فمثلا: لو قلت لزيد: (نحبك لأن زيداً كريم)، كان التفاتاً، لعود الضميرين على واحد هو زيد، ولكن لو قلت له: (نحبك لأن عمراً كريم)، لم يكن من باب الالتفات لعود الضميرين على متعدد. فهذا إلزام وتلك الصور الست اتساع.

المبحث الرابع
لا فوضى في علم العروض(١٨)

وعلم العروض كغيره من علوم العربية أباح من الاتساع ما تظن به الظنون ولكنه اتساع منضبط بقوانين وقواعد بدليل اشتماله على قواعد تمنع الخروج عنها: وقد جاء الاتساع في التفاعيل والبحور والقافية.

أولاً - التفاعيل:

معظم التفاعيل تبيح أن تنوب عنها تفعيلة أخرى أوأكثر، فمثلا: (متفاعلن) في الكامل ينوب عنها = متْفاعلن. وتفعيلة (مستفعلن) في البسيط والرجز تنوب عنها = مستعلن وغيرها.

فهذا كله من باب الاتساع وليس فوضى خارجاً عن سلطان القاعدة، بل إن (مستفعلن) التي جاز أن ينوب عنها = مستعلن، هي نفسها إذا كانت في بحر الخفيف يجب أن تلتزم ولا يجوز مجيء (مستعلن) بديلا عنها، ولذلك رسموها في بحر الخفيف مفصولة هكذا (مستفع لن) (١٩).

ثانياً - البحور:

في البحور من السعة ما تجعل الشاعر العربي يتحرك فيها بمرونة كبيرة، فمثلا بحر الكامل

يأتي على صورتين: تاماً ومجزوءاً، والبسيط يأتي على ثلاث صور: تاما ومجزوءا ومخلعا، والرجز يأتي على أربع صور: تاماً ومجزوءاً و منهوكاً ومشطوراً.

فهذه البحور الثلاثة هي من البحور التي تبرز خاصية الاتساع في علم العروض، ولكن هناك بحور تظهر خاصية الإلزام مثل بحر الطويل والهزج والمضارع والمجتث فهي بحور تلزم الشاعر بتفاعيلها على وجه واحد .

ثالثاً – القافية(٢٠):

القافية: هي الكتلة الأخيرة في البيت تبدأ من المتحرك قبل آخر ساكنين(٢١). وهي تاج القصيدة الشعرية تأتي على خمسة أنواع:

١- مترادف، كقوله:

الناس للموت كخيل الطراد
فالسابقُ السابقُ منها الجوادْ

٢- متواتر، كقوله:

بانت سعاد فقلبي اليوم متبول

متيم إثرها لم يفد مكبولُ

٣- متدارك، كقوله:

عظيم عظيم أنت والله أعظمُ

كريم كريم من كرام وأكْرمِ

٤- متراكب، كقوله:

وكلهم من رسول الله ملتمس

غرفاً من البحر أو رشفاً من الديمِ

٥- متكاوس، كقوله:

الشعر صعب وطويل سلمه

إذا ارتقى فيه الذي لا يعلمه

فهذا من الاتساع في القافية، ويأتي الإلزام في عدم وجود نوع سادس.

وكذا أحرف القافية يجوز في رويها جميع أوجه الإعراب، ويجوز في الردف(٢٢) المزاوجة بين الواو والياء، ويأتي الإلزام في التأسيس(٢٣).

وأما كلماتها فيجوز تكرار الكلمة نفسها بغير معناها الأول، ويجوز تكرارها بعد البيت السابع، ثم يأتي الإلزام في منع الإيطاء (٢٤)، والإكفاء (٢٥)، والإقواء (٢٦).

فكل هذا يدلك على سر العربية في الاتساع والامتناع.

فهي تتسع لتمنحك مرونة وقدرة على العطاء ثم تضيق لتختبر قدراتك اللغوية والنحوية والصرفية والبلاغية والشعرية للسير على منهاج الفحول، وفق قواعدها المتينة وضوابطها العربية لترقيك إلى مستوى الفصحاء البلغاء الشعراء، وهكذا لا يخلو فن ولا علم ولا مجال من ضوابط وقواعد ولكن العربية تتميز بالأمرين معا بالاتساع كثيراً والإلزام أحياناً أخرى.

الخاتمة

تمت هذه الدراسة العجلى لمسألة نفي الفوضى عن العربية، وقد توصلت من خلال البحث إلى عدد من النتائج والتوصيات أهمها:

(أ) النتائج:

١- ظهر جليا أن علوم العربية كلها تتسم بخاصية الاتساع والمرونة.

٢- تبين أن العربية تتميز بقواعد وضوابط لا تبيح الخروج عليها.

٣- العربية تتميز بأمرين:

١- الاتساع.

٢- الإلزام.

٤- تبين لنا أن العربية لغة حيوية مرنة جاذبة لا طاردة منفرة.

(ب) ومن أهم الوصايا:

١- مواصلة البحوث والمؤتمرات الجادة للدفاع عن العربية في جميع قضاياها.

٢- مواصلة البحوث والمؤتمرات الجادة التي تبرز مكانة العربية.

الهوامش

(١) الرد على النحاة لابن مضاء ص ٧٦، تحقيق د. شوقي ضيف دار المعارف ط٢ ١٩٨٢م.

(٢) دلائل الإعجاز ٢٤٢.

(٣) ينظر: الخصائص لابن جني ١/٤٧٨، و ٢/٣٨٤، تحقيق محمد علي النجار، المكتبة التوفيقية بمصر، ط١، ٢٠١٥م.

(٤) ينظر على سبيل المثال: شرح ابن عقيل، ١ / ٣٠٤. تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث بالقاهرة، ط٢، ١٩٨٠م. جاء فيه:" الثالث: ألا يتقدم خبرها على اسمها وهو غير ظرف ولا جار ومجرور فإن تقدم وجب رفعه".

(٥) بيانته: العربية والوظائف النحوية لممدوح عبد الرحمن الرمالي، دار المعرفة الجامعية بمصر، ط بدون، ٩٦م.

(٦) فوضى الدلالة لمكي المظلوم، (من بحوث المؤتمر السادس للغة العربية، الذي ينظمه المجلس الدولي للغة العربية).

(٧) ينظر: تاريخ آداب العرب للرافعي، المكتبة العصرية بيروت، ط ١، ٢٠٠٠م.

(٨) ينظر: نشأة النحو العربي وتطوره للدكتور أحمد عبد الراضي، مكتبة الثقافة الدينية بالقاهرة، ط١، ٢٠١٣م.

(٩) ينظر مقال: (عقاب من أخطأ في الإعراب) للدكتور أحمد عبدالله المغربي، نشر في مجلة الضياء بدائرة الشؤون الإسلامية، العدد (١٤٥).

(١٠) ينظر: اللغة العربية في عصر العولمة، مكتبة العبيكان بالرياض، ط١، ٢٠٠١م.

(١١) ألفية ابن مالك ص ٢٤، عناية سليمان البلكيمي، دار الفضيلة بمصر، دون ط. ت.

(١٢) ينظر: شرح شذور الذهب ٢ / ٧٧٦، جاء فيه:

" ص: ويجوز قطعه إن عُلم متبوعه بدونه بالرفع أو النصب.

ش: هذه مسألة متعلقة بالنعت ختم بها بابه. وهي أن المنعوت متى عُرف دون٣ النعت جاز في النعت القطع، بأن يرفع أو ينصب. فالرفع على أنه خبر مبتدأ محذوف، والنصب على أنه مفعول لفعل محذوف. فيقطع من الجر إليهما. فيصير في نعت المجرور ثلاثة أوجه، نحو مررت بامرىء القيس الشاعر، بالأوجه الثلاثة، ومن النصب إلى الرفع، ومن الرفع إلى النصب، فيصير في نعت كل من المرفوع والمنصوب وجهان. ومتى احتاج المنعوت إلى النعت في تخصيصه أو توضيحه فلا يجوز قطعه. وإذا تعددت النعوت واستغني عنها كلها جاز قطعها كلها، وإن احتاج إليها كلها وجب إتباعها كلها، وان استغنى عن بعضها دون بعض جاز في البعض المستغنى عنه الإتباع والقطع، وتعين الإتباع في غيره". ومعاني النحو للدكتور فاضل السامرائي، دار الفكر بالأردن، ط٢، ٢٠٠٣م. وشرح ابن عقيل ٢٠٣/٢، تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد، ط١، ١٩٦٤م.

(١٣) العدول ٦٥٠.

(١٤) ينظر: التلخيص في علوم البلاغة للقزويني، ص ٩٤، بشرح البرقوقي، دار الكتاب العربي بلبنان، ط٢، ١٩٣٢م. والعدول عن المطابقة لنجلاء عطار ص ٦٤٩، دون ن. ط١، ١٩٩٨م.

(١٥) الإيضاح في علوم البلاغة ١ / ٧٢، للخطيب القزويني، تحقيق بهيج غزاوي، دار إحياء العلوم ببيروت، ١٩٩٨م.

(١٦) ينظر: التلخيص للقزويني ص ٩٥.

(١٧) ينظر: العدول ٦٥١.

(١٨) ينظر: الوافي للتبريزي ص ٣٢، تحقيق فخر الدين قباوة، دار الفكر بلبنان وسورية، ط٤ إعادة، ٢٠٠٢م.

(١٩) مستفعلن، يدخلها الطي (أي: حذف الحرف الرابع الساكن) إلا في بحر الخفيف. ينظر: موسيقى الشعر العربي ص ٣١، لد. محمد عبدالمنعم خفاجي، دار ابن زيدون ببيروت، ط١، بدون ت.

(٢٠) فن التقطيع الشعري للدكتور صفاء خلوصي ص ٢١٣، ط٥، ١٩٧٧م، دون ن.

(٢١) وهناك تعريف آخر، هو: من آخر ساكنين مع ما بينهما من المتحركات مع المتحرك السابق.

(٢٢) ينظر: موسيقى الشعر العربي لد. محمد عبدالمنعم خفاجي ١٤٦.

(٢٣) ينظر: المرجع السابق ١٤٧ .

(٢٤) ينظر: المرجع السابق ١٦٠.

(٢٥) ينظر: المرجع السابق ١٦٣.

(٢٦) ينظر: المرجع السابق ١٦٢.

(٢٧) تم بحمدالله في ٢٠١٨-٢-٩ / ن ٢٠.